إسرائيل وأمريكا اللاتينية
البعد العسكرى

(مؤسسة الدراسات الفلسطينية / بيروت / ١٩٨٧)

بشارة بحبح
وليندا بتلر
ترجمة :أسامة البابا
عرض :مصطفى نورالدين عطية

الكتاب الذى نعرض له من تأليف الدكتور بشارة بحبح (مواليد القدس) ، وأسهمت فى إعداده ليندا بتلر (من مواليد ويسكونسن)..ود . بحبح حاصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة هارفارد ويعمل كأستاذ مساعد للعلوم السياسية فى جامعة بريجهام يونج وكذلك يعمل بالهيئة الاستشارية International Encyclopedia of Communication .. بينما تعمل السيدة بتلر كاتبة ومحررة فى مؤسسة اسبن للدراسات الإنسانية فى نيويورك .

والكتاب دراسة قيمة موثقة توثيقا ممتازا ، تجمع بين العمل الأكاديمى والصحفى .. وتتميز بقدر عظيم من الموضوعية . حيث ترك المؤلف الأحداث تكشف عن دلالاتها . وكان تدخله التحليلى خلوا من أى بعد دعائى،مما أكسب الكتاب قدراً كبيراً من القيمة .

يخصص المؤلف الفصل الأول لدراسة « صادرات السلاح وسياسة الحكومة الإسرائيلية » ، ويبين فيه الأهمية المتزايدة التى يحتلها قطاع صناعة الأسلحة الإسرائيلية فى النشاط الصناعى الإسرائيلى وفى الاقتصاد ككل .

ويقول : إن هذه الأهمية ليس مرجعها توفير الأسلحة للجيش الإسرائيلى فقط ، وإنما تكتسب أهميتها أيضا من كونها موجهة فى معظمها للتصدير إلى أسواق البلدان الأخرى .

فصادرات إسرائيل من السلاح تشكل ١٦ فى المائة من إجمالى الصادرات الإسرائيلية . وهذا يعنى أن ثلاثة أخماس المنتجات العسكرية الإسرائيلية موجهة للتصدير ، خاصة منذ أوائل الثمانينات .

يضاف لذلك أن العاملين بالصناعات الحربية يمثلون ثلثى العاملين بالنشاط الصناعى ككل ، ويتركز القسم الأكبر منهم فى ١٢ شركة كبيرة .

وتكتسب واقعة تصدير الأسلحة الإسرائيلية أهميتها فى ظل أزمة الديون التى تواجهها إسرائيل ، والتى بلغت أكثر من ٢٤ مليار دولار ، بجانب عجز الميزان التجارى .

ويتناول المؤلف بالبحث المشكلات التى تترتب على اعتماد الكيان الصهيونى على تصدير الأسلحة بشكل متنام،فيقول إنه قد تنشأ عنها صدمات مفاجئة : « للمجتمع الإسرائيلى برمته » كنتيجة لتعرض السوق الدولى لتقلبات ، يضاف لذلك العواقب السياسية التى قد تدفع إسرائيل إلى التورط فى مغامرات خارجية .. وهذه العواقب تترتب على تزايد مستويات التعاون الاستراتيجى بين إسرائيل والولايات المتحدة .

ويقول المؤلف : إن كان لتجارة إسرائيل شق سياسى ؛ فإن لها أيضا شقاً اقتصادياً يقصد به زيادة حجم مبيعات إسرائيل من الأسلحة . ويضرب عدة أمثلة ، منها إمداد إسرائيل الأرجنتين بالأسلحة إبان اندلاع صراع الأخيرة مع انجلترا فى حرب الفوكلاند / مالفيناس .

وإن كانت تجارة السلاح تقوم بها دول كثيرة ، فإن ما يميز الكيان الصهيونى فى هذا المجال هو تقديمه ، للدول المشترية للسلاح ، لخبرته فى مقاومة التمرد ووسائل السيطرة على المقاومة الشعبية . خاصة وأن زبائن إسرائيل دول فى حالة حرب مع شعوبها .

ويقول المؤلف : إن إسرائيل تبدو كمنافس محتمل للولايات المتحدة فى ميدان الصناعات الحربية ، ويأتى للبرهنة على ذلك بالمناقشات التى دارت فى الكونجرس الأمريكى بشأن الموافقة على تمويل الولايات المتحدة لإسرائيل من أجل تطوير طائرة « لافى » . (ومن المعروف أن الكونجرس قد رفض منذ شهور قليلة « بعد صدور الكتاب » هذا التمويل ، وأثار ذلك ضجة فى إسرائيل) .

ويقول المؤلف : إن صناعة السلاح جعلت إسرائيل « أكثر تبعية للولايات المتحدة من أى وقت مضى ، بدل أن تدعم استقلال البلد كما كان القصد منها فى الأساس » ، وذلك لاعتماد إسرائيل المزمن على المساعدات الاقتصادية والمنتوجات الحربية ، وتمويل المشاريع العسكرية الرئيسية ، بجانب ضرورة موافقة الولايات المتحدة على أن تقوم إسرائيل ببيع العديد من المنتجات العسكرية إلى طرف ثالث .

وتضطر إسرائيل مقابل ذلك لتقديم المساعدة للولايات المتحدة « عندما تكون غير مهيأة للتحرك بصورة مكشوفة ، بسبب معارضة الكونجرس أو أية عقبات أخرى » .. ويضرب المؤلف أمثلة على ذلك ، سوف يتناولها فيما بعد بالتفصيل فى الفصول اللاحقة . فيشير إلى دور إسرائيل فى أمريكا الوسطى ، ويقول إن أكثر من ١٨ دولة من دول أمريكا اللاتينية قد اشترت بالفعل أسلحة

إسرائيلية .. ويقدم جدولا تفصيليا بهذه الدول ، والأسلحة التى قامت باستيرادها من إسرائيل ، فى الفصل الثانى .

والمؤلف يخصص الفصل الثانى لدراسة « صناعة السلاح الإسرائيلية » .

ويشير إلى أن هذه الصناعة توسعت بعد حرب ١٩٦٧ . وكان الدافع وراء ذلك تعرض إسرائيل لسلسلة من سياسات حظر بيع السلاح إليها ، خاصة حينما فرضت فرنسا حظرها بعد اعتداء إسرائيل على الدول العربية فى هذه الحرب . وكانت فرنسا حينذاك المورد الأول للسلاح لإسرائيل .

ويتتبع المؤلف منتجات إسرائيل من الأسلحة ، فيشير إلى أنه فى عام ١٩٧٢ بدأت تنتج مقاتلة نفاثة مصممة محليا ، وعربات مصفحة..ثم بعد ثلاثة أعوام أنتجت النفاثة المقاتلة « كفير سى ــ ٢ » ، وفى عام ١٩٨١ كشفت عن نظام « باراك » الصاروخى الدفاعى المضاد للصواريخ ، وطورت دبابة « المركافا » التى تم تصميمها محليا أيضا .

ويعود المؤلف لتتبع سلسلة الحظر على بيع السلاح لإسرائيل منذ ١٩٤٨ ، أى فى الفترة التى اندلعت فيها أول حرب مع العصابات الصهيونية والدول العربية . فلقد قامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بحظر توريد السلاح « للطرفين المتقاتلين » ، ثم رفعتا هذا الحظر عام ١٩٥٣ . وكانت كندا أيضا قد ألغت طلبية قام بها الكيان الصهيونى لشراء أربع وعشرين مقاتلة..ثم أتى بعد ذلك الحظر الفرنسى عام ١٩٦٧ ، وتلاه حظر فرنسى آخر بعد ذلك بعامين لقيام إسرائيل بتدمير ثلاث عشرة طائرة تجارية فى مطار بيروت ، انتقاما لهجوم شنه الفدائيون على طائرة أل ــ عال فى أثينا تسبب فى مقتل شخص واحد .

ومنذ تلك الفترة أصبحت الولايات المتحدة المورد الأساسى للسلاح لإسرائيل ، لدرجة أنه فى عام ١٩٧٠ استلمت إسرائيل سبعين مقاتلة سكاي هوك أ ــ ٤ وأربعين مقاتلة فانتوم ف ــ ٤ بالإضافة إلى ثلاث طائرات تدريب وست طائرات استطلاع .

وبرغم ذلك ، فإن سياسة الحظر استمرت من وقت لآخر ، كأسلوب اتبعته الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل إبان المفاوضات التى قامت بها الولايات المتحدة مع بعض دول المنطقة . وفى أحيان أخرى كان الحظر رد فعل لسياسة إسرائيل العدوانية على البلدان العربية ، مثلما حدث وقت الاجتياح الإسرائيلى للبنان عام ١٩٧٨ .

غير أن ما يمكن ملاحظته على سياسة الحظر بشكل عام ، هو أنها سياسة لم تكن لها صفة الدوام ، بل هى مواقف رمزية تعلن ثم تستأنف بعد فترة وجيزة سياسة تزويد إسرائيل بالسلاح مرة أخرى .

وإذا كانت سياسات حظر السلاح عن إسرائيل دفعتها لبدء حركة تطوير سريع للصناعات العسكرية والحربية ، لكى تؤمن لنفسها السلاح الضرورى ، وتخفف بذلك من الضغوط الدبلوماسية الخارجية ، فإن لتطوير صناعة السلاح أسباباً اقتصادية أيضاً . لأن استيراد إسرائيل للأسلحة يمثل عبئاً كبيراً على الميزان التجارى الإسرائيلى ، فلقد مثل الإنفاق الحربى نسباً تراوحت بين ٢٢ فى المائة و ٣٥ فى المائة من الناتج الإجمالى الإسرائيلى .

يضاف لذلك أن تصنيع السلاح يوفر العملات الصعبة (الأجنبية) ويخلق فرص عمالة ، وخاصة لذوى المهارات . وهو ما يؤدى بدوره إلى الإقلال من هجرة العقول ، بل وإلى جذبها من الخارج . علاوة على أنه يتم الاستفادة من البحث والتطوير الموجهين للقطاع الحربى فى القطاعات الأخرى المدنية . وأخيراً فإن إنتاج السلاح سوف يجلب العملات الأجنبية كحصيلة لتصدير جزء منه .

وإذا كانت صناعة الأسلحة الإسرائيلية قد تطورت سريعا منذ النصف الثانى من الستينات ، فإن بداية هذه الصناعة تعود حقيقة إلى الثلاثينات من القرن الحالى . إذ إن عصابات « الهاجاناه » الصهيونية كانت تعمل عام ١٩٣٣ فى مشاغل سرية صغيرة حيث « يصنعون ويصلحون مختلف أنواع الأسلحة الصغيرة والذخيرة والعربات المصفحة وغيرها من أصناف المعدات الحربية » . وأصبحت هذه الصناعات علنية بعد خروج الإنجليز من فلسطين فى مايو ١٩٤٨ .

وفى الخمسينات تطورت هذه المشاغل سريعا ، حيث تم وضعها تحت إشراف إدارة واحدة ، وأدمجت فى المؤسسات العسكرية المتخصصة فى الصناعات الحربية .

والسمة المهمة التى يكشف عنها المؤلف فى هذا المجال ، هى تلك المتعلقة بالعمل المشترك بين المؤسسات المدنية والعسكرية فى المشاريع الحربية ، وذلك عبر المنتوجات الوسيطة وقطع الغيار..إلخ . وذلك يعنى أن العاملين فى الصناعات الحربية ليسوا فقط من يتم حصرهم فى المصانع المتخصصة فى هذه الصناعات ، وإنما هم أيضا كثير من العمال « المدنيين » الذين يعملون فى الصناعات غير الحربية . ويصل عدد الشركات المدنية الداخلية فى مشاريع حربية نحو ٨٠٠ شركة .

إن الأهمية هنا تتجلى فى كشف الطبيعة المزدوجة لاقتصاد الكيان الإسرائيلى . فالمجتمع ككل يلتحم فى استراتيجية عسكرية تطبع جوهره منذ البداية ، بحيث يخضع ما هو اجتماعى واقتصادى وثقافى للايديولوجية الصهيونية ، بأبعادها العسكرية السياسية التوسعية .

ويتعرض المؤلف للأسباب التى تقف خلف « نجاح صناعة السلاح الإسرائيلية » ، فيقول بأن هناك أسباباً أو عوامل محلية وأخرى خارجية .

أما العوامل المحلية فهى أنه يوجد بإسرائيل أعلى نسبة تفرغ للعلماء والمهندسين فى العالم بالمقارنة بعدد السكان ، إذ تصل نسبتهم ٣ فى الألف من إجمالى السكان ، وهم متفرغون للبحث والتطوير . وهى نسبة تفوق مثيلتها بالولايات المتحدة ذاتها بل وباليابان أيضا . وتوجد بالكيان الإسرائيلى ٥٠٠ شركة تنشط فى الأبحاث والتطوير ، ويزداد هذا العدد ١٠٠ شركة كل سنة . بجانب ازدياد عدد العلماء والمهندسين بمعدل سنوى يصل إلى ١٦ فى المائة .

علاوة على ذلك ، فإن الأموال المخصصة لهذه الأبحاث تزداد بمعدلات كبيرة . إذ بين أوائل الستينات وآخرها ارتفع المخصص للأبحاث بنحو عشرة أضعاف ، فى آخر الفترة بالمقارنة بأولها .

ولكن الأهم هو أن المخصص للأبحاث فى القطاع العسكرى يشكل ٤٦ فى المائة من إجمالى المخصص للبحث والتطوير فى كل المجالات . فإذا أضيف لذلك رخص الأيدى العاملة ، وما يعنيه ذلك من تقليل نفقات الإنتاج ، والإشراف المركزى الذى تقوم به الحكومة ، تجلى ما يتمتع به هذا القطاع من قدرة على المنافسة .

وجدير بالذكر أن الحكومة ، كما سبق

الإشارة ، أدمجت مختلف المؤسسات ومركزت الأبحاث المتعلقة بصناعة الأسلحة وعززتها ضمن « هيئة تطوير الوسائل القتالية » . وكذلك بيد الحكومة مسئولية بيع الإنتاج والترخيص بالتصدير..إلخ . وأخيرا يضاف للعوامل الداخلية « وجود العسكريين المحترفين بكثافة ضمن نخبة السياسيين الإسرائيليين » .

أما فيما يتعلق بالعوامل الخارجية التي لها شأن في التطور السريع لصناعة السلاح الإسرائيلية ، فهي حصول إسرائيل على التكنولوجيا المتقدمة من أصدقائها في الغرب . بجانب حصولها على المساعدات المالية الكبيرة . وبدون ذلك لم يكن بإمكان إسرائيل إنجاز هذا التطور .

ويضاف لهذه العوامل التعاون الذي يتم بين إسرائيل والشركات الدولية المصنعة للأسلحة والأجهزة الالكترونية والتسهيلات الممنوحة لإسرائيل من قبل الغرب ، فيما يخص المساعدات التقنية ، باعتبار أن إسرائيل عضو في منطقة التجارة الحرة في السوق الأوربية المشتركة . بجانب العلاقة ذات الخصوصية بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، منذ بدأت الأولى ترعى الكيان الصهيوني .

وهذه العلاقة تندرج تحت شعار « التعاون المشترك » في مجال البحث وتطوير الأسلحة بتمويل من الولايات المتحدة . بل وشراء وزارة الدفاع الأمريكية لبعض الأسلحة التي تنتجها إسرائيل داخل اتفاقيات التعاون المشترك .

ونجد أمثلة كثيرة على ذلك ، مثلما يحدث في إدخال بعض الأجهزة أو المحركات أو غير ذلك من المنتجات الأمريكية في طائرات أو دبابات إسرائيلية . بجانب قيام إسرائيل بتعديل وتطوير بعض الأسلحة التي سبق استيرادها وإعادة إنتاجها بعد التطوير وتصديرها كمنتج إسرائيلي .

يخصص المؤلف الفصول التالية لدراسة الموضوع الأساسي للكتاب . فيفرد الفصل الثالث لدراسة العلاقات بين « إسرائيل وأمريكا اللاتينية » حيث يكشف عن أن أمريكا اللاتينية استوردت في العقد الأخير أكثر من نصف مبيعات إسرائيل من السلاح .

ويشير المؤلف إلى العلاقات التاريخية بين أمريكا اللاتينية وإسرائيل وذلك منذ الأربعينات وقبل خلق الكيان الصهيوني ، حيث كان لدول أمريكا اللاتينية دور حاسم في وضع مشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ . وتصويت ١٣ دولة من بينها على مشروع التقسيم في « الأمم المتحدة » . هذا مع العلم بأن إجمالي الدول التي أقرت المشروع بلغت ٣٣ دولة ، وعارضت المشروع ١٣ دولة وامتنعت ١٠ دول عن التصويت . وخلال عام واحد اعترفت ٢٠ دولة من أمريكا اللاتينية بإسرائيل .

وتطورت العلاقات بين الأطراف بعد ذلك على الأصعدة الدبلوماسية والتجارية والمالية. وبرغم أن حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وهذه الدول لا يعتبر كبيراً إلا أن دخول الصادرات العسكرية والحربية الإسرائيلية فيها يعطي للعلاقات أبعاداً مهمة ، خاصة وأن إسرائيل تحصل مقابل ما تصدره من أسلحة وسلع الكترونية ، على المواد الغذائية والنفط ، إذ إن احتياجاتها من النفط زادت بعد إعادة حقول سيناء النفطية إلى مصر ، وصعوبة حصولها على النفط العربي ، باستثناء ما تمدها به مصر .

ويكشف المؤلف عن أن كلاً من فنزويلا والإيكوادور والمكسيك يصدرون لإسرائيل معظم وارداتها من النفط . بل إن المكسيك وحدها وفرت ٤٢ في المائة من واردات إسرائيل النفطية عام ١٩٨٢ .

ومقابل ذلك فإن « القوات الجوية لأمريكا اللاتينية تمتلك ٤٨ نفاثة « كفير » مقاتلة من أصل ٥٦ صدرتها إسرائيل ، وجميع طائرات « عرافا » الثمانين باستثناء حفنة منها .

ويعطي المؤلف معلومات تفصيلية بكل أنواع الأسلحة التي صدرتها إسرائيل إلى دول أمريكا اللاتينية بحسب كل دولة ، مع إشارة مهمة للمشكلات التي تواجهها هذه الدول خاصة المتعلق منها بالصراع على الحدود أو الأراضي المتنازع عليها أو مشاكل المياه..أي الإشارة إلى الصراعات الإقليمية ، مضافا إليها الصراعات الداخلية .

وهذه الصراعات الأخيرة هي التي تلعب عليها إسرائيل بشكل خاص في تقديم صورة دعائية لأسلحتها ، على اعتبار ترويجها بأنها أسلحة أثبتت قدرة وفعالية في مواجهة صراعات ومعارك من نوع خاص تستلزم السرعة والمناورة ومواجهة التمرد ومشكلات الأمن الداخلي .

ومن ناحية أخرى يشير المؤلف إلى الفائدة التي تعود على دول أمريكا اللاتينية المستوردة للأسلحة الإسرائيلية ، ذلك لأنها من ناحية أرخص من حيث الثمن من السوق العالمي . ومن ناحية أخرى فهي توطد علاقاتها أكثر بالولايات المتحدة تحت تأثير اللوبي الصهيوني الأمريكي ، الذي يبارك العلاقات بين هذه الدول وإسرائيل .

ولا تقف علاقة إسرائيل مع هذه الدول عند حدود تصدير السلاح ، وإنما تتعداه إلى محاولات إسرائيل عقد اتفاقيات لإنتاج مشترك للسلاح مع بعض الدول . وهنا تلزم الإشارة إلى أن إسرائيل تتعامل أساسا مع الدول الدكتاتورية التي تنتهك حقوق الإنسان ، وذلك يتفق مع المبدأ الذي يعلنه الساسة في إسرائيل صراحة وهو « بيع السلاح لكل من يريد » ، أيا كان النظام السياسي ومهما كانت طبيعته المعادية للجماهير .

وفي الفصل الرابع ينتقل المؤلف إلى « دراسة حالتين من أمريكا اللاتينية : الإيكوادور والأرجنتين » ، ويظهر البعد التاريخي للعلاقات بين الدولتين وبين إسرائيل . ويتعرض بالتفصيل لصفقات الأسلحة التي تم التعاقد عليها بينهم .

وركز المؤلف على إظهار دور الجيش في الإيكوادور حتى في ظل الحكومات المدنية ، فالجيش الإيكوادوري يتعاطف دون حدود مع إسرائيل ، ويقف ضد فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة ، برغم أن لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الإيكوادوري هي التي أوصت بذلك .

ويكشف المؤلف عن صفقة المقاتلات من طراز « كفير » الإسرائيلية التي تم بيعها إلى الإيكوادور ، بعد موافقة الولايات المتحدة في ظل الرئيس ريجان . مع العلم بأن الرئيس السابق كارتر كان قد رفض الموافقة على هذه الصفقة قبل ذلك بخمس سنوات . (من المعروف أن هذه المقاتلة مزودة بمحركات أمريكية ، وهو ما يستلزم موافقة الولايات المتحدة على بيع إسرائيل لها إلى أي بلد ثالث) .

ويكشف المؤلف عن مساعدات إسرائيل للإيكوادور في مجال تصنيع الأسلحة منذ السبعينات ، وتدريبها لقوى الأمن وللعسكريين على نظم الحرب التقليدية وحروب العصابات .

ويقول : برغم أن الإيكوادور من الدول الأعضاء فى الأوبيك فإنها تصدر النفط لإسرائيل ، وفى ذات الوقت تحاول الحصول على المساعدات المالية من الدول العربية بنفس المنظمة .

وينتقل المؤلف بعد ذلك لدراسة حالة الأرجنتين ، ويقول : إن علاقاتها بإسرائيل ترجع إلى ما قبل خلق الكيان الإسرائيلى . ولكن حصول الأرجنتين على الأسلحة الإسرائيلية يعود إلى السبعينات وأوائل الثمانينات ، خاصة مع نشوب الحرب بين الأرجنتين وبريطانيا (حرب الفوكلاند / مالفيناس) .

وكانت فرصة إسرائيل لدخول سوق الأرجنتين مواتية بعد توتر العلاقة بين الولايات المتحدة ، فى ظل حكم الرئيس كارتر ، وبين العسكريين فى الأرجنتين ، بسبب انتهاك حقوق الإنسان . وهذه الفرصة أيضا أتاحها لإسرائيل نشوب صراع بين الأرجنتين والشيلى حول « قناة بيجل »..وقامت إسرائيل ببيع الأسلحة للطرفين المتنازعين !

ولقد اشتركت إسرائيل والأرجنتين فى مساعدة قوات الكونترا التى تعمل انطلاقا من أراضى هندوراس ضد النظام التقدمى فى نيكاراجوا . وكذلك تعاون الأرجنتين فى شحن الأسلحة الإسرائيلية إلى جواتيمالا وإيران .

ويشير المؤلف إلى الاتفاق الذى تم توقيعه بين الأرجنتين وإسرائيل لإنتاج مشترك لدبابات متوسطة الحجم ، بجانب اتفاقيات أخرى حول التعاون الاقتصادى والتجارى والتقنى والفنى بين الطرفين .

وبعد ذلك يخصص المؤلف الفصل الخامس لدراسة « تجربة أمريكا الوسطى » مع إسرائيل ، ويقول : إنه برغم أن المبيعات العسكرية الإسرائيلية إلى دول أمريكا الوسطى متواضعة إلا أن العلاقة بين إسرائيل وهذه الدول أثارت اهتماما خاصاً . ومرجع ذلك إلى الحجم الصغير للقوات المسلحة فى هذه البلدان وبالتالى ارتفاع نسبة حجم السلاح الإسرائيلى المصدر إليها بالقياس إلى احتياجاتها وحجم أسلحتها .

ويشير المؤلف إلى أنه ، باستثناء نيكاراجوا ، وقعت كل دول أمريكا الوسطى اتفاقيات عسكرية مع إسرائيل ، وأن أفضل نماذج لهذه العلاقات نجدها فى حالة كل من السلفادور وجواتيمالا والهندوراس وكوستاريكا ، حيث يعبرون فى مواقفهم السياسية الدولية عن روابطهم الحسنة مع إسرائيل .

ويتناول المؤلف بالدراسة علاقة كل من إسرائيل والولايات المتحدة من جانب ، والدول الأربع المذكورة سابقا من جانب آخر ، مركزا على ذكر كل أنواع الأسلحة التى باعتها إسرائيل إلى هذه الدول ، وكذلك على برامج التدريب التى تقوم بها إسرائيل لقوات هذه الدول .

ويقول المؤلف : إن هذا التعاون يتجاوز هذا ، إذ يشارك بعض المستشارين العسكريين الإسرائيليين فى القتال مع قوات المتمردين السلفادوريين ، ويسهمون أيضا فى برامج « التنمية الزراعية » فى بعض الدول .

وفى هذا الفصل ، مثله فى ذلك مثل الفصول السابقة ، يركز المؤلف على ذكر الظروف الداخلية والإقليمية فى كل دولة من دول أمريكا الوسطى..ويظهر درجة تورط كل منها فى الصراعات الإقليمية تحت تأثير الولايات المتحدة .

ويعاود المؤلف طرح مسألة المنافسة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن بيع الأسلحة فى أمريكا اللاتينية ، ويذكر واقعة اعتراض الولايات المتحدة على بيع أسلحة إسرائيلية معينة لبعض الدول ، ثم قيام الولايات المتحدة ببيع أسلحة أمريكية مماثلة لنفس هذه الدول . ولكنه يستدرك بأن هذه المنافسة إن هى إلا أحد المظاهر فى علاقة شديدة التعقيد ، وتتميز بشكل التفاهم بين الطرفين ، وبوجود اتفاقيات تعاون استراتيجى تمهد لحملات عسكرية مشتركة « خارج منطقة شرق المتوسط » ، بجانب تنظيم المناورات العسكرية المشتركة..وحيث توكل الولايات المتحدة إسرائيل للقيام بتقديم الدعم المالى لطرف ثالث ، حينما لا تسمح أوضاع الولايات المتحدة بتقديم دعمها بصورة مباشرة بسبب اعتراض الكونجرس أو بسبب قفل الميزانية..إلى غير ذلك من الأسباب .

وأخيرا فى الفصل السادس يقوم المؤلف بتقويم « سياسة تصدير الأسلحة الإسرائيلية » . ويقول : إن نجاح إسرائيل فى تصنيع الأسلحة وتصديرها يرجع للتقدم التكنولوجى الذى حققته ، واغتنامها الفرص المتاحة بفضل التقلبات السياسية الدولية لتسويق منتجاتها .

إلا أن المؤلف يقول بأن هناك عوامل متعددة تفعل ضد استمرار توسع الصناعة الإسرائيلية . فهى محدودة الموارد باستثناء المورد البشرى ، وتفتقر إلى التمويل والصمود فى السوق . فإسرائيل تعتمد أساسا على جزء من سوق البلدان المنتمية إلى العالم الثالث ، وبشكل أخص النظم الدكتاتورية التى تنتهك حقوق الإنسان ، ولا تستطيع الحصول على سلاح من مكان آخر غير إسرائيل . وغير هذه البلدان تفضل شراء الأسلحة من بلدان أخرى كالولايات المتحدة أو فرنسا أو الاتحاد السوفييتى ؛ نظراً للتسهيلات المالية التى يمكن أن تقدمها ولا تستطيع إسرائيل أن تقوم بها .

ويشير المؤلف إلى أن بيع إسرائيل الأسلحة للنظم التى لا تحترم حقوق الإنسان أدى إلى غضب شعوب هذه البلدان ، والقيام بمحاولات تعبر عن سخطها على إسرائيل ، مثل رجم سفارة إسرائيل بالحجارة فى الإيكوادور ، وتفجير قنابل أمام مركز الرابطة الإسرائيلية بها وعلى مقر جمعية الصداقة الإيكوادورية — الإسرائيلية ، وفى جواتيمالا والبارجواى والسلفادور ألقيت أيضا قنابل عليها ، وأدى ذلك إلى إغلاق سفارة كل من البارجواى والسلفادور ، وقفل البعثة فى السلفادور بعد خطف القنصل الفخرى فيها وقتله على يد مجموعة من المتمردين السلفادوريين . وعلى النقيض تحسنت العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وتمثل ذلك فى تجميد حكومة الساندينيين لعلاقتها مع إسرائيل ، ورفع تمثيل منظمة التحرير إلى مرتبة السفارة .

ولقد أشارت جريدة « دافار » الإسرائيلية إلى « أن النيكاراجويين يزدادون كرها لإسرائيل ، ليس لأنهم أصبحوا فجأة معادين للسامية ، فالسبب يختلف : لأن المزيد من أبنائهم يقتل أو يجرح بأسلحة صنعت فى إسرائيل » .

ويختم المؤلف الكتاب بقوله : إن صناعة الأسلحة فى إسرائيل تزيد من تبعيتها المستمرة للولايات المتحدة ، وإن استمرار هذه السياسة وعدم تغيرها أكيد فى ظل بنية المؤسسة السياسية العسكرية فى إسرائيل .